



حماية/ الإدارة الأمريكية نغتنال العدالة الدولية بإقدامها على تطبيق قرار نقل سفرتها لمدينة القدس المحتلة

يواصل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج والشتات طريقهم في سبيل تقرير مصيرهم بأنفسهم، مسيراتهم السلمية، حيث يخرج اليوم الشعب الفلسطيني في مسيرة مليونية تتزامن مع موعد افتتاح السفارة الأمريكية في مدينة القدس المحتلة اليوم الموافق ١٤/٠٥/٢٠١٨، ومع مرور ٧٠ عام على ذكرى النكبة الفلسطينية الموافق غداً ١٥/٠٥، تلك المأساة الإنسانية التي شهدت تشريد وطرد ما يربو على ٧٥٠ ألف فلسطيني من أراضيهم وتحويلهم إلى لاجئين، تأتي هذه المسيرة رفضاً للسياسة الأمريكية المنحازة للاحتلال الإسرائيلي، ومطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني المكفولة دولياً، يشار إلى أن هذه المسيرة جزء من مسيرة العودة وكسر الحصار والتي انطلقت فعالياتها يوم ٣٠/مارس الماضي، حيث شارك مئات الآلاف من سكان قطاع غزة في مظاهرات واحتجاجات سلمية على الشريط الحدودي، تبلورت مطالبهم بتمكينهم من العودة إلى ديارهم المحتلة، إعمالاً لقرار رقم "١٩٤" الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ورفع الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من ١١ عام.

مركز حماية لحقوق الإنسان إذ يستنكر السياسة الأمريكية التي تؤكد الإنحياز التام للمشروع الاحتلالي الإسرائيلي، فإنه وفي ذكرى مرور ٧٠ عام على تشريد الفلسطينيين من أراضيهم وإحلال عصابات المستوطنين بدلاً عنهم، يؤكد على حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه وفقاً للقرارات الأممية لاسيما القرار "١٩٤" والقاضي بعودة اللاجئين وتعويضهم عن كل ضرر لحق بهم.

مركز حماية لحقوق الإنسان وبالتزامن مع إنطلاق المسيرة المليونية المطالبة بحق العودة وكسر الحصار، يجدد إدانت لسياسة قوات الاحتلال الإسرائيلي في تعاملها مع المتظاهرين السلميين خلال الأسابيع الماضية، والتي أدت بحسب متابعة وتوثيق المركز إلى إسستهاد "٤٨" مواطناً منهم "٥" أطفال و"٢" من الصحفيين، كما أدى استخدام القوة المفرطة من قبل جنود الاحتلال إلى إصابة "٩٥٢٠" مواطن منهم "٩٢٠" طفل و"٤٠٠" سيدة و"٢٠٠" من الطواقم الطبية و"١١٠" من الطواقم الإعلامية، من بين الإصابات "٢٤" حالة بتر، وبدوره يستغرب صمت المجتمع الدولي على سياسة الاحتلال في تعامله مع



حق العودة والحق في تقرير المصير، و يحذر من استمرار جنود الإحتلال الإسرائيلي من استخدام الحدة والعنف في تعاملها مع التظاهرات الاحتجاجية في مليونية العودة والتي انطلقت فعاليتها اليوم الإثنين، مطالبة بحقوق كفلتها لهم القوانين الدولية، وعليه فإنه يطالب:

١- المجتمع الدولي بإتخاذ تدابير صارمه، من شأنها أن تردع الإحتلال عن سياسة الابارتايد التي يمارسها تجاه المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

٢- المجتمع الدولي بفرض عقوبات على الإحتلال، على جرائمه بحق المدنيين العزل، وإعلان موقف واضح وصريح تجاه تنكر الإحتلال لمنظومة حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني.

٣- الأمم المتحدة بفرض عقوبات مشددة على الإحتلال الإسرائيلي، وليس أقل من تجميد عضويتها في الأمم المتحدة.

٤- الولايات المتحدة الأمريكية بالكف عن الانحياز للإحتلال الإسرائيلي، على حساب أصحاب الحق الفلسطينيين، كما ويدعوها للكف عن تسييس القانون الدولي لمصلحة إسرائيل، وتوفير حماية للمجرمين، ما يساهم من ترسيخ سلوك سلطات الإحتلال كدولة فوق القانون ترتكب من الانتهاكات ما شاءت.

٥- الأمين العام للأمم المتحدة " ومجلس حقوق الإنسان الدولي، بتشكيل لجنة تقصي حقائق دولية في الجرائم الإسرائيلية المرتكبة بحق المتظاهرين السلميين.

٦- الولايات الأمريكية المتحدة بالكف عن سياسة الإنحياز لسلطة الإحتلال على حساب أصحاب الحق الفلسطينيين.

٧- السلطة الوطنية الفلسطينية بإحالة هذا الملف أمام المحكمة الجنائية الدولية، والعمل على الحشد الدولي لحماية مسيرة العودة، والسعي للضغط على دولة الإحتلال لتطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

"انتهى"

٢٠١٨/٠٥/١٤